التنمية الريفية المستدامة في العراق - الواقع والتحديات للمدة(2018-2022)

المدرس المساعد رائد عبد فهد السعدون
جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد
https://orcid.org/0000-0002-8526-6195
*e-mail: raed.abed@uobasrah.edu.iq

المستخلص :

تناولت الدراسة واقع التنمية الريفية في العراق، مع التركيز على التحديات والفرص المتاحة للنهوض بالمجتمع الريفي. مع ذكر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المؤثرة في التنمية الريفية، مثل البنية التحتية، الزراعة، الموارد الطبيعية، ومستويات التعليم والصحة. كما تم تسليط الضوء على السياسات الحكومية والبرامج التنموية المطبقة في المناطق الريفية، ومدى تأثيرها على تحسين مستوى المعيشة لسكان الريف فضلا عن استعراض تجارب ناجحة في التنمية الريفية، لاستنباط الدروس المستفادة ، اذ يلاحظ أن الكثير من الدول تبنت سياسة تثبيت السكان بتدعيم النشاطات الاقتصادية عن طريق تدعيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب ذلك، فان الاستقرار السكاني تحكمه عدة عوامل أهمها توفير فرص العمل والخدمات العامة والحاجات الاساسية، وكلها تلعب دورا فاعلا في توطين السكان واستقرارهم وفي التقليل من الهجرة نحو المناطق الحضرية .

الكلمات المفتاحية : التنمية ، التنمية الريفية المستدامة، تحديات التنمية الريفية ، تجارب تنموية

Sustainable Rural Development in Iraq - Reality and Challenges for the Period (2018-2022)

Raed Abd Fahef Al-Sadoon
University of Basrah / College of Administration and Economics

Abstract:

The study dealt with the reality of rural development in Iraq, with a focus on the challenges and opportunities available to advance the rural society. With the mention of economic, social and environmental factors affecting rural development, such as infrastructure, agriculture, natural resources, and levels of education and health. It was also highlighted on government policies and development programs applied in rural areas, and the extent of their impact on improving the standard of living for rural population, as well Supporting the small and medium enterprises sector, besides that, population stability is governed by several factors, the most important of which is to provide job opportunities Public services and basic needs play an active role in resettling and stabilizing the population and reducing migration towards urban areas

Keywords: development, rural development, rural development challenges, development experiences

المقدمة

تعد عملية التنمية الريفية من القضايا المهمة نظرا لارتباطها بمصالح وظروف الحياة لما يقارب نصف سكان العالم في المجتمعات الريفية، وهي من الاولويات الهامة لأي مجتمع يسعى الى التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري خاصةُ في البلدان النامية ، ويمثل سكان الريف ما يقارب (41%) من سكان العالم العربي الذين يعيش معظمهم دون مستوى خط الفقر الدولي المحدد (109) دولار/ يوم. والعراق بوصفة أحد هذه البلدان فإنه يسعى نحو التطور من خلال عملية التنمية الشاملة. وتشير البيانات إلى استقرار نسبي في نسبة سكان المناطق الريفية والحضرية؛ اذ استقر معدل سكان في الريف عند 30.2% وهذا يشير إلى عدم حدوث تحسن اقتصادي ملموس، وان سكانه ما يزالون يعانون من الفقر والحرمان. وتشير الدراسات ان نسبة الفقر في الريف تزيد على ضعف نسبة الفقر في الحضر وتركزت المناطق الفقيرة في ارياف ميسان بنسبة 73% والمثنى بنسبة 64% تليها ذي قار والقادسية بنسبة 61%، 60% على التوالي. وهذا الاستقرار قد يعكس عدم وجود تغييرات كبيرة في سياسات التحضر أو التنمية الريفية، مما يعني أن المناطق الريفية ما تزال تعاني من نقص في الخدمات الأساسية والبنية التحتية. تناولت الدراسة عرض الواقع الريفي في العراق وبيان اهمية تفعيل برامج التنمية الريفية وتطوير وتحسين مناطق الريفية ورفع المستوى المعيشي لسكانها ، وجعل قطاع الزراعة يأخذ دوره الصحيح في المساهمة بدفع عجلة التنمية الاقتصادية، فضلا عن دوره المحوري كمصدر اساسي للأمن الغذائي الوطني.

مشكلة البحث:

تبحث مشكلة الدراسة في واقع التنمية الريفية في العراق اذ يواجه الريف العراقي تحديات متعددة تعرقل تحقيق التنمية الريفية المستدامة، مما يؤدي إلى تفاقم حالات الفقر والحرمان ونقص الخدمات وتزايد الهجرة من الريف إلى المدن وتحديد العوامل

المؤثرة فيها، واستكشاف الحلول الممكنة لمواجهة التحديات وتعزيز استقرار سكان الريف وتحقيق التنمية المستدامة.

أهمية البحث:

رفع الإنتاجية الزراعية وتوفير فرص العمل و تحسين مستوى المعيشة والحد مستوى الفقر من و رفع المستوى المعرفي والثقافي للسكان المناطق الريفية و وزيادة الاتصال مع الحضر لتفعيل التكامل ما بين المجتمع الريفي والحضري .

هدف البحث:

تسعى الدراسة تسليط الضوء اهمية التنمية الريفية واثرها في تقليص الفجوة بين الريف والحضر والاطلاع على التحديات التي تعرقل عملية التنمية .

فرضية البحث :

تفترض الدراسة أن قصور التنمية الريفية في العراق يعود الى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

حدود البحث : الاقتصاد العراقي – القطاع الزراعي للمدة (2018-2022).

منهجية البحث : اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لرصد وتحليل الواقع الحالي للتنمية الريفية في العراق.

المبحث الاول : التنمية الريفية المستدامة، المفهوم ، الاهداف ، الابعاد

اولاً: مفهوم التنمية الريفية

يمكن وصف عملية التنمية بأنها عملية يحدث فيها تغير شامل ومتواصل في الهيكل الإنتاجي يرافقه زيادة في الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لمصلحة الطبقات الفقيرة في تحسن مستويات المعيشة . وقد عرفها البعض الآخر بأنها قدرة الاقتصاد على توليد زيادات مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يتراوح (5-7%) سنوياً ، أي ان التنمية هي العملية التي تتحقق من خلالها زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن ، بينما يمثل النمو الزيادة في الناتج

من السلع والخدمات (Al-Nadawi, 2011: 18). "فقد عرفت منظمة الأغذية و الزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) التنمية الزراعية المستدامة بأنها إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بحيث تضمن المؤسسات، والتقنيات، والمتطلبات الإنسانية الحالية و المستقبلية".

التنمية : هي عملية تتم بشكل مخطط يراد بها إحداث تغيرات جذرية في الهيكل الاقتصادية والنظام الاجتماعي والسكاني كما ونوعا تهدف لتحسين اداء عناصر الانتاج وزيادة الانتاجية وعلى جميع المستويات ، لصالح الانسان الذي يعد هدف التنمية .(Al-Azzawi, 2016: 56) وتعد التنمية هي الركيزة الاساسية لمواجهة التخلف والفقر والحرمان .

عرف البنك الدولي التنمية الريفية بأّنها : استراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف وتتضّمن هذه الاستراتيجية توسيع منافع التنمية لتشمل من هم أكثر فقرا بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية (Hadda, 2021: 348).

التنمية الريفية المستدامة : هي الجهد الواعي والمنظم والذي يهدف الى رفع مستوى معيشة غالبية سكان الريف الذين هم غالبيتهم من الفقراء والتنمية الريفية تهدف لتحقيق اكبر قدر ممكن من المنافع المشتركة والمتبادلة بمعنى لا يمكن للمجتمع الريفي ان ينمو ويتطور بمعزل عن تطور القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية التي تنمو في نفس المكان (Al-Azzawi, 2016: 75).

يجب ان تكون عملية التنمية شاملة لمنع اتساع الفجوة التنموية القطاعية والمكانية وهناك أسباب وعوامل ساهمت في وجود الفجوة التنموية فأصبحت تلك العوامل سبباً ونتيجة لاستمرار من اهم هذه العوامل ضعف الترابطات الامامية – الخلفية بين الريف والحضر وفصل تخطيط تنمية الريف عن الحضر. فالفجوة التنموية القطاعية تحصل نتيجة تركز الاهتمام بقطاعات اقتصادية معينة دون أخرى إذ تتركز جهود التنمية في بعض أنشطة القطاعات الإنتاجية التي تحقق معدلات نمو

سريعة وعالية في الإنتاج والدخل الوطني. أي التركيز على رأس المال الإنتاجي للبلد مع بقاء قطاعات رأس المال الاجتماعي قاصرة التي تمثلها الخدمات بأنواعها منها الطرق والخدمات التعليمية والصحية وغيرها. بينما تحصل الفجوة التنموية المكانية نتيجة اختلالات البنية التنموية المكانية في البلد إذ تتركز جهود التنمية في مناطق تفتقر اليها أخــرى فتزداد الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية ويوضح الشكل (1)عوامل نشوء الفجوة التنموية بين الريف والحضر(Falih, Rushk, 2018: 2124)

شكل رقم (1) يوضح عوامل الفجوة التنموية بين الريف والحضر

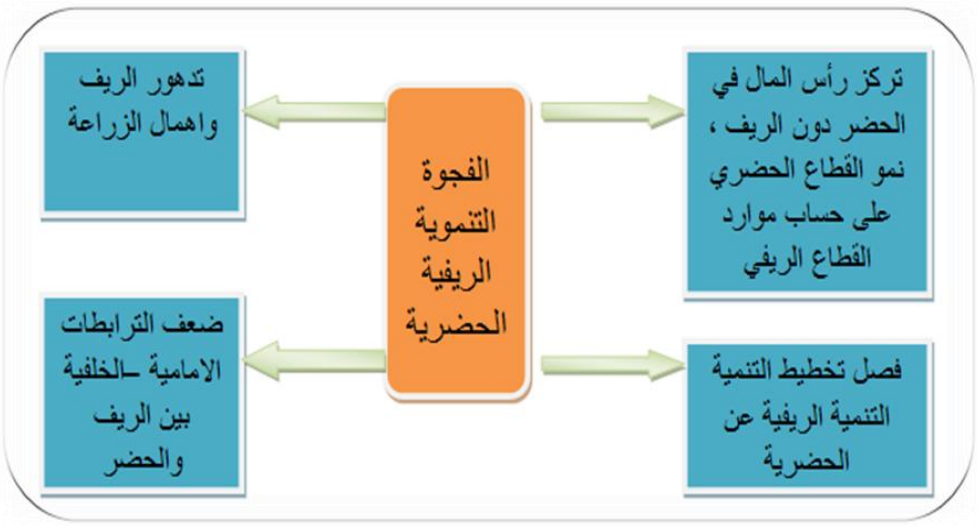

Source: Falih, Muhib Kamel, Rashk, Nour Ali, 2018. The development gap between rural and urban settlements, Journal of the College of Education for Girls, Volume 29, Issue 2, p. 212

اذن التنمية هي علاج التخلف وبالرغم من محاولات الدول في عملية التنمية وفي شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة لا يوجد مجتمع بلغ التنمية طالما ان التنمية هي الوضع المثالي، فالتنمية المناطق الريفية في غاية التعقيد بسبب طبيعة المجتمع وطريقة توطينهم في مجمعات قروية احيانا تكون صغيرة وتارة بعيدة حيث تتطلب العملية استثمارا وجهدا كبيرا لغرض تحقيق الاهداف وتلبية احتياجاتهم .

ومما سبق يمكن ان نفهم التنمية الريفية هي كيفية التعامل مع مشكلات الريف والتركيز على حاجات الافراد وخاصة الاشد فقرا ، باستخدام مجموعة من البرامج والمشاريع التي تنفذ في المناطق الريفية بهدف إحداث تغيرات مرغوبة من تحسين الواقع الريفي في كافة المجالات وتحسين اساليب المعيشة وتقليص الفجوة بين الريف والمدينة.

ثانياً: أهداف التنمية الريفية المستدامة

تسعى سياسات التنمية الريفية إلى تحقيق هدف استراتيجي اساسي يتمثل في التنمية والنهوض بالقرية بما يتوفر بها من امكانات بحيث يتم إمدادها بكافة الاحتياجات الأساسية وتضييق الفجوة الموجودة بين القرية والمدينة من حيث حجم الخدمات وتوزيعها

ترى منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) أن هدف التنمية يتخلص في القضاء على الفقر من خلال زيادة الدخل والتوزيع العادل للثروة وضمان حق المزارعين في الأرض والحياة والمشاركة الأوسع لسكان الريف في عملية التنمية ، وخلق ظروف اقتصادية واجتماعية لتعزيز إنتاجهم واعتمادهم على الذات .كما تعترف بأن للمرأة الدور الفعال في تحسين ظروف معيشة فقراء الريف حيث يمكنا القول بأن للتنمية الريفية أهدافا معلنة وضمنية ابرزها : (Jami', 2019: 360).

تشمل عملية تغيير شاملة لجميع النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الريفي .

زيادة دخل الفقراء وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وتحسين البنية الاساسية والتسهيلات الاجتماعية.

ضرورة مشاركة سكان الريف في عملية التنمية، فعملية التنمية الريفية اذا لم تنبع من بيئتها بناء على الحاجات التي يشعر بها أهالي الريف انفسهم فقد يصعب عليها أن تنمو وتزدهر. وقد وضعت المنظمة الدولية للأغذية والزراعة في برنامج التحرر من الجوع ثلاثة متطلبات اساسية لأي برنامج تنموي في المناطق الريفية وهذه المتطلبات (Mulla Hawish, Al-Jabouri, 2016: 878)

أن يلعب السكان الريفيون دوراً رئيساً في التنمية الريفية.

أن يكون تدخل الحكومة وتحركها عبارة عن استجابة لطلب السكان في الريف وليس العكس.

أن تكون العناصر الأساسية للتنمية من نفس المنطقة على ان تقدم العناصر الأخرى التي من خارج المنطقة الدعم الاستمرار عملية التنمية.

ادماج المرأة الريفية ومشاركتها في عملية التنمية اذ يحرص المخططون الانمائيون والمنظمات الدولية والمحلية على تفعيل دورها بوصفها عنصرا منتجا في المجتمع الريفي ينعش اقتصاديات الريف ويؤدي الى زيادة الانتاج .

تعزيز دور القرى الريفية باعتبارها وحدة انتاجية مستقلة تعمل على زيادة القيمة المضافة للدخل القومي .

المحافظة على التوازن البيئي .

تساعد على تخفيف حالة الفقر والحرمان في الريف .

العمل على تقليص فجوة الخدمات ما بين الريف والحضر .

تحقيق درجة من التوازن السكاني والحد من ظاهرة الهجرة غير المنظمة من الريف الى المدينة .

ثالثاً: ابعاد التنمية الريفية المستدامة :

للتنمية الريفية العديد من الابعاد الاساسية التي يجب ان تتكامل لتحقيق تنمية ريفية مستدامة (Al-Ubaidi, 2012: 84) :

البعد الاقتصادي : وهو يمثل جميع الفرص والامكانات المتاحة للأسر الفقيرة ذات الدخل المنخفض في المجتمعات الريفية للاستفادة من معدلات النمو الاقتصادي ، وتشكل التنمية الزراعية الاساس في هذه البعد وترتبط بها الانشطة الاقتصادية الاخرى البعد البشري : يركز على الانسان باعتباره المحور الاساسي في عملية التطوير من خلال تحسين مستوى التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وضمان الحصول على كافة الخدمات من مياه صالحة للشرب وصرف صحي فضلا عن تمكين المرأة والشباب اذا فهو يركز على الافراد بوصفهم اداة التنمية الاساسية (Maazouz, 2021: 63).

البعد الاجتماعي : يركز على تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر المجتمعي ككل ، كما يسعى لتحسين النسيج الاجتماعي وتقوية العلاقات بين افراد المجتمع وتقليل الفجوات بين الفئات المختلفة داخل المجتمع الريفي.

البعد السياسي : يعمل على زيادة فرص سكان الريف في صنع القرارات والسياسات التي تؤثر على حياتهم مع تشجيعهم في المشاركة وبشكل فاعل العملية السياسة .

البعد البيئي : تهدف برامج التنمية الريفية الى ضمان استدامة الموارد الطبيعية وحماية البيئة في المناطق الريفية من التصحر وتآكل التربة وتقليل التلوث الناجم عن الانشطة الزراعية واستخدام تقنيات زراعية صديقة للبيئة. (ESCWA, 2007: 4)

المبحث الثاني : التنمية الريفية في العراق الواقع والتحديات

اولاً: واقع التنمية الريفية في العراق :

المؤشرات الزراعية

تعتمد التنمية الريفية على تحسين الإنتاج الزراعي، وزيادة استصلاح الأراضي، وتوفير البنية التحتية والخدمات اللازمة لتعزيز استدامة المجتمعات الريفية، لأنها تساعد في زيادة دخول الافراد وتحسين الاوضاع المعيشية فضلا عن تحسين البيئة في الريف، وفقا للبيانات الموجودة في الجدول رقم (1) ، يمكن تحليل الوضع الحالي للقطاع الزراعي العراقي، تشكل الأراضي الصالحة للزراعة الركيزة الاساسية لعملية التنمية في القطاع الزراعي ، اذ تشير بيانات (Central Statistical Agency, Environmental Statistics, Agricultural Indicators, 2019, 2)، أن أجمالي المساحة الكلية في العراق بحوالي (435) الف/ كم2 وهي ما تعادل (174) مليون دونم أي ما يعادل (48.0) مليون دونم وهي تشكل ما نسبة (27.5%) من المساحة الكلية، بينما تشكل مساحة الأراضي المستغلة حوالي (16) مليون دونم وهي تمثل ما نسبة (30%) هذا يدل على أن نسبة (70%) من أجمالي الأراضي الصالحة للزراعة هي (بور) متروكة من دون استغلال.

شهد ت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في العراق انخفاضاً ملحوظاً إذ سجلت (13.5) مليون دونم عام 2022 بعدما كانت (23.4) مليون دونم عام 2018 ، مما ادى الى انخفاض في اغلب المحاصيل الزراعية وانخفاض غلة الدونم الواحد بسبب قلة الاراضي الصالحة للزراعة، فضلاً عن انخفاض الواردات المائية وعدم الجدية من قبل الجهة المسؤولة في معالجة قلة الانتاج وتغطية الطلب المحلي من المحاصيل الأساسية وتقليل الاستيراد من الخارج (Al-Sadoon, 2022: 47).الأمر الذي انعكس سلبياً على المساحة المزروعة للمحاصيل الاستراتيجية إذ انخفضت إلى (13000.0) ألف دونم عام 2022 ،مقارنةً بنحو(14166.6) ألف دونم عام 2020. ومن ثم انخفض إنتاج الحنطة من (6238) ألف طن في عام 2020 ليصل

إلى (2765) ألف طن في عام 2022 ، في ما سجل إنتاج الشعير تذبذبا واضحاً خلال سنوات الخطة اذ ارتفع من (191) الف طن عام 2018 ليصل إلى (1756) ألف طن عام 2020 نتيجة زيادة الامطار الساقطة في تلك السنة والتي انعكست على ارتفاع كمية انتاج المحاصيل الديمية ومنها الشعير ثم عاد لينخفض إلى (145) الف طن عام 2022 بسبب قلة تساقط الامطار فضلاً عن انخفاض الايرادات المائية من الخارج. الأمر الذي انعكس على تواضع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الأسعار الثابتة ، حيث ارتفعت بشكل ملحوظ في 2020 (4.8%) نتيجة الإجراءات الحكومية لدعم الإنتاج الزراعي أثناء جائحة كورونا، حيث زادت أهمية الاكتفاء الذاتي نتيجة اضطراب سلاسل الإمداد. ثم تراجعت إلى 3.2% في 2022.

ويشير تقرير متابعة خطة التنمية الوطنية (2018– 2022) ان التخصيصات المالية في الموازنة الاستثمارية للقطاع الزراعي (319.706) مليار دينار عام 2018، وقد ارتفعت التخصيصات المالية للقطاع الزراعي (753.166) مليار دينار عام 2019 وبعدد (125) مشروعا، علماً إنه لم يكن هناك تخصيصات للمشاريع الاستثمارية لعام 2020 لعدم إقرار الموازنة واستمرار الصرف المالي على المشاريع المستمرة، وبلغت التخصيصات المالية (368.906) مليار دينار عام 2021 وبعدد (218) مشروع ومن ثم فان مجموع التخصيصات الاستثمارية للمدة (2018–2021) بلغت (14419) مليار دينار في حين قدرت الخطة حجم الاستثمارات المطلوبة للقطاع الزراعي للمدة (2018–2022) (7574.2) مليار دينار، علماً ان عام 2022 لم يتم تخصيص مبالغ استثمارية بسبب عدم اقرار الموازنة العامة والاكتفاء بقانون الأمن الغذائي، وزارة التخطيط ، تقرير متابعة الخطة الوطنية، 2022.

جدول رقم(1) المؤشرات الزراعية

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للأسعار الثابتة%	2.5	3.5	4.8	3.8	3.2
مساحة الاراضي الصالحة للزراعة (مليون دونم)	23.4	13.5	13.5	13.5	13.5
المساحات المزروعة للمحاصيل الاستراتيجية (الف دونم)	4393 1	1124 1.9	1416 6.6	1351 0.9	1300 0
مساحة الاراضي المستصلحة (الف دونم)	5512 3.	5512 0.	2212. 0	5278. 7	5289 9.
نسبة الواردات الزراعية من الواردات الاجمالية	6.1	5.3	4.8	6.5	6.5
نسبة القوى العاملة في الزراعة من اجمالي القوى العاملة	30.7	28.8	29.5	28.9	29.5
انتاج الحنطة (الف طن)	1278	4343	6238	4234	2765
انتاج الشعير (الف طن)	191	1518	1756	267	145
انتاج الشلب (الف طن)	18.2	574. 7	464.2	422.5	11.7

Source: Ministry of Planning, Central Statistical Agency, Environmental Statistics, Agricultural Indicators 2018-2022

المؤشرات الاجتماعية (الخدمية والصحية و التعليمية و الاتصالات)

المؤشرات الاجتماعية التي تعكس مستوى الخدمات الأساسية مثل المياه والطاقة، والصحة والتعليم بين المناطق الحضرية والريفية. من خلال تحليل هذه المؤشرات في جدول رقم (2) يمكن فهم التحديات التي تواجه التنمية الاجتماعية في العراق، خصوصًا في الريف. ان نسبة السكان المخدومين بشبكات المياه الصالحة للشرب في المناطق الريفية، كانت مستقرة تقريبًا عند حوالي 65%، مع تحسن طفيف بلغ 65.2% في عام 2022 ، اما في المناطق الحضرية، فقد كانت النسبة مرتفعة ومستقرة عند حوالي 91%. هذا يشير إلى أن المناطق الحضرية تتمتع بوصول أفضل إلى المياه الصالحة للشرب مقارنة بالمناطق الريفية، حيث قد تكون البنية التحتية أقل تطورًا مما يشير الى التفاوت الواضح بين الريف والحضر.

نسبة السكان المخدومين بخدمة جمع النفايات (%). انخفضت هذه النسبة بشكل طفيف من 65.7% في عام 2021 إلى 64% في عام 2022. هذا الانخفاض قد يعكس مشاكل في إدارة النفايات، خاصة في المناطق الريفية حيث يدل التراجع الأخير على ضعف استمرارية الخدمات البلدية، وربما تأثرها بالتقلبات الاقتصادية والسياسية فضلا عن ضعف ميزانيات البلديات المحلية، مما يجعلها غير قادرة على تحسين خدمات جمع النفايات. ان زيادة الكثافة السكانية في المدن حال دون تطوير الخدمات بالمستوى المطلوب مع غياب السياسات البيئية الفعالة، مثل إعادة التدوير وبرامج التخلص من النفايات بطرق حديثة.

متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب (لتر/يوم). ارتفع متوسط استهلاك الفرد المياه من 342 لتر/يوم في عام 2018 إلى 395 لتر/يوم في عام 2022. هذه الزيادة قد تشير إلى تحسن في إمدادات المياه، ولكنها قد لا تكون موزعة بالتساوي بين المناطق الحضرية والريفية. المناطق الريفية ما تزال تعاني من نقص في إمدادات المياه النظيفة.

تمثل الصحة احد اهداف التنمية لذا يسعى العراق الى تحقيق الرعاية الصحية للأفراد والاسر والمجتمعات المحلية. ويشير تقرير منظمة الصحة العالمية ان العراق يعد ثالث اسوء نظام للرعاية الصحية على مستوى العالم عام 2019، وقد بلغت نسبة الانفاق على الصحة من اجمالي الانفاق العام (7.57) ، اذ يعد الانفاق الصحي للشخص الواحد هو الأوطأ مقارنة مع دول الجوار، كما يشير تقرير خطة التنمية الوطنية 2018– 2022 ، ان معدل الاطباء لكل 10000 نسمة بلغ 10.7% في عام 2022مقارنة مع من 9.1 %في عام 2018. وهذا يشير إلى زيادة في عدد الأطباء، ولكن ما يزال هذا المعدل منخفضًا مقارنة بالمعايير الدولية. فالمناطق الريفية ما تزال تعاني من نقص في الخدمات الصحية، اذ سجل معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة انخفاضا من 22.8% لكل 1000 ولادة حية في عام 2018 إلى 22% في عام 2022. مع ارتفاع عدد المستشفيات الحكومية من 281 في عام 2018 إلى 222 في عام 2022. لكن ما تزال هناك حاجة لزيادة عدد المستشفيات في المناطق الريفية.

يمثل عدد مشتركي خدمة الانترنت احد مؤشرات التحول الرقمي في العراق والذي يعكس نسبة انتشار الانترنت بين السكان وقد بلغ عدد مشتركي الخدمة 20.2 في عام 2022 حيث هذه الخدمات تواجه بعض التحديات منها ارتفاع الكلفة وضعف البنية التحتية في بعض المناطق .

جدول رقم (2)المؤشرات الاجتماعية (الخدمية والصحية و التعليمية و الاتصالات)

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة المخدومين بشبكات المياه الصالحة للشرب في الحضر %	91.7	91.9	91.7	91.9	93.3
نسبة المخدومين بشبكات المياه الصالحة للشرب في الريف %	63.3	64.2	65.6	65.1	71.1
نسبة المخدومين بجمع النفايات في الحضر %	63.5	63.6	64.6	65.7	66.3
نسبة المخدومين بجمع النفايات في الريف %	10.0	10.3	10.9	12.5	14.1
متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب في الحضر (لتر/يوم)	411	419	446	441	359
متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب في الريف (لتر/ يوم)	324	332	373	386	311
معدل طبيب لكل 10000 نسمو	9.1	9.3	9.7	10.3	10.7
معدل الوفيات دون سن الخامسة لكل 1000 ولاده حية	22.8	24.3	23.6	.21	22
عدد المستشفيات الحكومية	281	286	295	312	222
معدل التسرب من التعليم الابتدائي %	2.1	2	2.4	2.4	3.1
عدد مشتركي خدمة شبكة الانترنت/ مليون مشترك	18.3	19.4	20.7	20.3	20.5

Source: Ministry of Planning, Central Agency for Public Works, Environmental Statistics, Priority Environmental and Sustainable Development Indicators in Iraq.

ثانيا :التحديات المؤثرة في التنمية الريفية في العراق

تواجه عملية التنمية الريفية العديد من التحديات بدأت من عملية صنع القرار ووضع الاستراتيجيات الملائمة والمدروسة و نقص التخصيصات المالية ثم التحديات الاجتماعية والبيئية ،لذا تحتاج عملية التنمية الريفية خطوات جادة؛ فهي عملية مليئة بالصعوبات بسبب طبيعة المجتمع الريفي، اذ ينبغي أن يكون هناك تعاون بين الحكومة وأفراد المجتمع لتحقيق التنمية بهدف تحسين كافة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وأيضا الثقافية في المجتمع، ومن هذه التحديات نعرض ما يأتي (Al-Azzawi, 2016: 108):

الطابع الاجتماعي السائد حيث ما زال المجتمع الريفي يعمل على وفق النظام التقليدي الذي يعتمد على الاسرة في مجال الانشطة الزراعية مع التمسك ببعض العادات والتقاليد السلبية وهي تتمثل في كره المجتمع لبعض الوظائف كالنجارة، والحدادة، وعامل النظافة، حيث يخجل الفرد من العمل بهذه الوظائف خوفا من نظرة المجتمع الساخرة له .والوقوف في وجه المرأة التي تريد أن تكمل تعليمها الجامعي وعدم تنمية مواهب الأفراد وتشجيعهم. وهناك الكثير من المشكلات الاجتماعية الاخرى التي تبطئ من عجلة التطور والنمو والتي قد تؤدي الى فشل التنمية الريفية.
تفاقم معدلات الفقر مما يشكل عبئا حقيقيا على استراتيجية التخفيف من الفقر(Al-Janabi, Al-Ghalbi, 2016: 41)

قلة عدد الاخصائيين الذين يستطيعون القيام بإدارة التنمية، حيث تفتقر العديد من مؤسسات الدولة إلى وجود كفاءات ذوي قدر عال من الخبرة في مجال التنمية مما يؤدي إلى سوء إدارة وهذه المشكلة جاءت نتيجة عدم توفر مؤسسات تعنى بتأهيل أفراد قادرين على إدارة التنمية بالشكل الصحيح والمطلوب.

تواجه عملية التنمية في المناطق الريفية العراقيل التي تحد من حركة الانسان بسبب طبيعة التضاريس في هذه المناطق ، فضلا عن التغيرات المناخية المتمثلة بزيادة درجات الحرارة وانخفاض معدلات هطول الامطار والرطوبة والرياح والتصحر. التدهور في وضعية المساكن من حيث نوعية البناء والتصميم وعدم توفر الشروط الصحية لمعظم الوحدات السكنية أذ ان الصفة الغالبة للقرى هو التبعثر وصغر الحجم نمو عدد القرى في العراق بشكل غير مدروس، وهذا يؤشر تدهور الأوضاع في القرى لصعوبة وصول الخدمات لها. وتفتت الأراضي الزراعية عبر الزمن بين الأجيال المتعاقبة.

البنى التحتية المتردية وتتمثل نقص الطرق المعبدة وشبكات النقل افتقار الكثير من القرى الى الخدمات الأساسية العامة كالصحة والتعليم والكهرباء والماء والصرف الصحي والمراكز الثقافية والترفيهية والتسويقية.

انخفاض حصة العراق من الحصة المائية بشكل عام فضلا عن تناقص الحصة اثناء التوزيع بين المزارعين.

تؤدي هذه المشاكل في حال عدم معالجتها الى خلق واستمرار حالة تخلف اجتماعي وثقافي وصحي وهجرة الايدي العاملة للنشاط الزراعي ومن ثم هجرة الريف باتجاه المدن وبالتالي انخفاض في مستويات الإنتاج الزراعي الذي يؤدي الى تراجع اكبر في مساهمة القطاع الزراعي، وبالتالي زيادة في التباين المكاني بين الريف والمدينة.

ثالثاً: آليات معالجة تحديات التنمية الريفية في العراق:

تحسين البنية التحتية من خلال زيادة الانفاق الحكومي لتطوير الطرق والكهرباء والمياه مع اعطاء دور للقطاع الخاص في تنفيذ مشاريع البنية التحتية.

توفير الدعم المالي للمزارعين والعمل على إنشاء صندوق دعم زراعي يمنح قروضا ميسرة، وتشجيع المصارف على زيادة الائتمان للمشاريع الريفية وفي شتى المجالات وبفوائد مخفضة.

تبني تقنيات الري الحديث مثل الري بالتنقيط لمعالجة مشكلات الجفاف ، زراعة الأحزمة الخضراء لمكافحة التصحر.

الحد من الهجرة الريفية وتوفير مشاريع اقتصادية في الريف مثل الصناعات الزراعية والعمل على تحسين الخدمات الصحية والتعليمية لجعل الريف بيئة جذابة.

تعزيز الأمن والاستقرار عن طرق فرض سيادة القانون والتدخل الفوري من قبل القوات الامنية لحل النزاعات العشائرية وحماية المزارعين والمشاريع الريفية.

نقل المعارف و التكنولوجيا الزراعية عن طريق مراكز تدريب زراعيه للفلاحين توفير معدات وتقنيات زراعية حديثة بأسعار مدعومة، والعمل على تعزيز دور الجمعيات الفلاحية و الارشاد الزراعي .

تحسين التسويق الزراعي: بناء مراكز تخزين وتبريد للمنتجات الزراعية، تطوير الصناعات الغذائية لزيادة القيمة المضافة للمنتجات.

مكافحة الفساد وتحسين الإدارة وتفعيل الدور الرقابي على توزيع الدعم الزراعي، واعتماد التكنولوجيا في إدارة المشاريع لضمان الشفافية.

حماية البيئة والتربة عن طريق فرق متجولة تراقب استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية، تشجيع الزراعة العضوية وتقنيات الاستدامة البيئية.

المبحث الثالث : تجارب دولية واقليمية ومحلية في التنمية الريفية

توجد العديد من التجارب في أهمية التخطيط الإقليمي في التنمية الريفية في بلدان مختلفة من العالم، عالجت هذه التجارب المشكلات التي تعترض العمليات التنموية في الريف وأهمها التجارب العالمية المناظرة المرتبطة بتطبيق برامج القرى والمستقرات الريفية وسيتم عرض عدة أمثلة كما يأتي:

1-تجربة كوريا الجنوبية

قامت الحكومة الكورية بتطوير القرى من خلال برنامج يسمى (ساموبل اندونج) وذلك من خلال استراتيجية تعتمد على إعادة توزيع استعمالات الأراضي، وتوزيع الصناعات على الأقاليم وفي نفس الوقت أطلقت الحكومة حركة القرية الجديدة وهو برنامج صمم أساساً لحل مشاكل الفقر والبطالة وانخفاض الدخل في الريف وعدم الهجرة منه وتأمين الخدمات الضرورية التي تعاني منها معظم المناطق الريفية في كوريا الجنوبي وكان لبرنامج تطوير القرى أهداف منها تحسين البيئة العمرانية وانشاء مساكن في القرى غير النامية و انشاء اكثر من 500 صناعة ريفية ، وامداد القرى بمشروعات البنية الاساسية وانشاء مشاريع للصرف الصحي ويوضح الشكل (2) اهم السياسات التنموية التي اتبعتها كوريا الجنوبية لتنمية الريف

شكل رقم (2) السياسات التنموية التي نفذتها كوريا الجوبية في التنمية الريفية

Source: Wael Mustafa Zaki, 2001, A Model for Rural Development in the

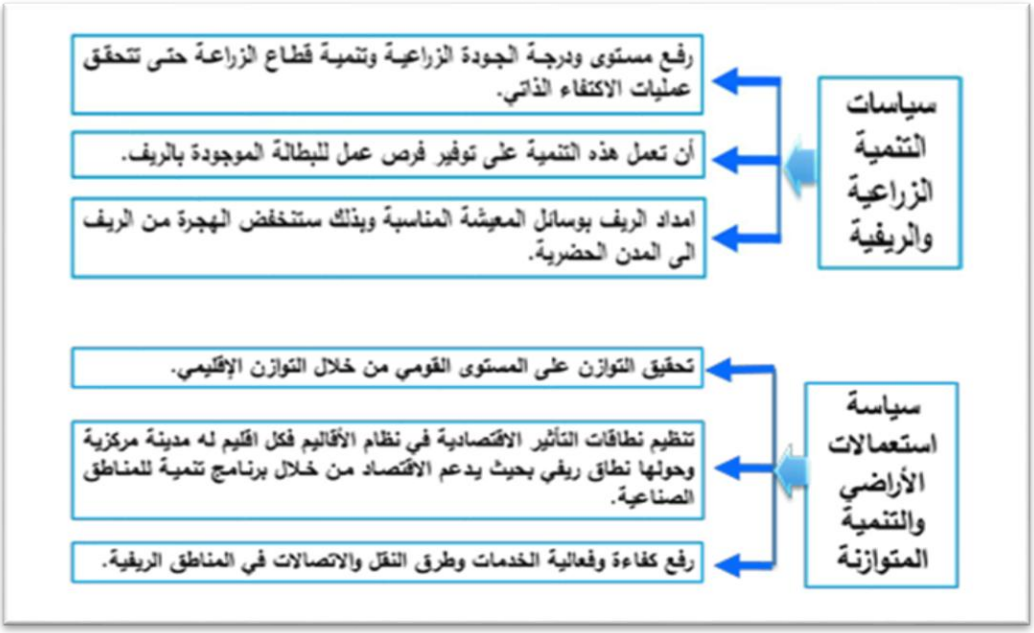

Regions of Egypt, PhD Thesis, Faculty of Regional and Urban Planning, Cairo University, Egypt.

2-تجربة مصر في مجال التنمية الريفية

أولت الحكومة المصرية الاهتمام بالريف المصري من اجل تحقيق التوازن بين الريف والمدينة من خلال عملية التنمية المحلية وتبني مشروع القرية العصرية الريفية بوصفها الركيزة الاساسية للاهتمام بالريف المصري ، الذي يعاني من التخلف ونقص الخدمات وقلة فرص العمل ، والنتائج التي حققتها التجربة المصرية :

تمويل المشروعات الصغيرة: قدم صندوق التنمية المحلية قروضًا ميسرة لدعم الشباب والنساء في القرى بالتعاون مع الوحدات المحلية .

تمكين الأسر الريفية تنفيذ برامج لرفع مستوى المعيشة للأسر في القرى المصرية عبر مشروعات تنموية مستدامة .

التعاون الدولي وبناء البنية التحتية تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لتطوير الخدمات الصحية والتعليمية في المناطق الريفية .

تطوير الإدارة المحلية ومعالجة السلبيات الإدارية وتبني آليات حديثة لزيادة كفاءة الوحدات المحلية .

دعم الصناعات الحرفية و تنسيق الجهود مع وزارة الصناعة لتنمية المشروعات الصغيرة والتكنولوجيا الناشئة .

الحفاظ على الأراضي الزراعية ورفع التعديات على الأراضي الزراعية، وإعداد مخططات عمرانية تحافظ على المساحات الخضراء وتنظم التوسع العمراني.

3- تجربة التنمية الريفية في العراق

بدأت عمليات التنمية الريفية في العراق منذ سبعينيات القرن الماضي، مع التركيز على تطوير الخدمات العامة وإنشاء القرى العصرية والمجمعات السكنية. جاءت هذه الجهود ضمن المشاريع الزراعية والإروائية الكبرى، التي كانت جزءا من خطط التنمية الوطنية خلال الفترة 1970 – 1980. ومع ذلك، لم تصل هذه الجهود إلى مستوى التخطيط الشامل لتطوير الريف بشكل متكامل.

وقد برزت أهمية تبني نهج شامل في تطوير الريف، يتجاوز البرامج القطاعية الجزئية. فمن الضروري اعتماد سياسة متكاملة تهدف إلى إعادة توزيع السكان بين القرى بشكل متوازن، مع ضبط معدلات النمو السكاني في كل قرية. كما ينبغي تحويل القرى إلى تجمعات حديثة متكاملة من حيث التخطيط العمراني ومستوى الخدمات العامة، بما يضمن تحسين جودة الحياة الريفية.

وفي بداية الثمانينيات، تم الشروع في إعداد خطة للاستيطان الريفي في العراق، حيث تضمنت الخطة دراسة شاملة لواقع القرى في مختلف المحافظات، بما في ذلك السليمانية وميسان والبصرة. وقد تأثرت هذه الجهود بظروف حرب الخليج الاولى في تلك الفترة، إلا أنه تم إجراء مسح ميداني كشف عن وجود ما يقارب (11958) قرية في العراق. بُنيت الخطة على أساس مجموعة من المعايير التي تأخذ في الاعتبار حجم السكان، وتوافر الخدمات العامة، والبيئة الطبيعية، والموارد الزراعية والثروة الحيوانية. وأسفرت الدراسات عن تصنيف ما يقارب (50%) من القرى العراقية كمواقع مرشحة للتطوير داخل كل محافظة. كان الهدف من هذه الخطوة هو تحويل تلك القرى إلى مراكز متكاملة تُخصص لتوزيع الأنشطة والخدمات، مما يسهم في الحد من انتشار القرى الصغيرة والمتناثرة، والتي يصعب إيصال الخدمات إليها بكفاءة من الناحية الاقتصادية.

اقامت وزارة الزراعة مشروع القرى العصرية بوصفه مشروعاً استراتيجياً يهدف إلى النهوض بالواقع الزراعي. وهو عبارة عن مجمعات سكنية متكاملة تقام وسط أراضي زراعية ومن بين أهداف المشروع إيجاد أراضٍ جديدة لنشر أساليب الزراعة الحديثة، وتشغيل العاطلين من ذوي التخصصات العلمية الزراعية. وتقليل الهجرة من الريف. وتم إدراج المشروع ضمن الموازنة الاستثمارية منذ عام 2006 لإقامة 26 قرية عصرية في محافظات وسط وجنوب العراق الخمس عشرة. وقد بوشر بالعمل في 15 قرية عصرية في تلك المحافظات باستثناء بغداد وديالى). وجرى العمل على أولى تلك القرى في عام 2007 في كربلاء وانتهت أعمال البناء في المجمع السكني نهاية عام 2009، وضم 100 وحدة سكنية مساحتها 200 متر مربع ومدارس ومستوصف ومركز للشرطة ومصرف وأسواق وغيرها من الخدمات كالماء والكهرباء. وتم توزيع

تلك البيوت مطلع عام 2015. بعد تقسيم الأراضي الزراعية على المستفيدين وبمساحة 40 دونم لكل منهم. وبالمثل أنشأت القرية العصرية في السلمان بمحافظة المثنى والقرية العصرية في محافظة القادسية في الشنافية، وقد تم توزيع الأراضي والدور على المستفيدين في عامي 2015 و 2016 على التوالي. توقف العمل في قرى عصرية أخرى بسبب الأعمال الإرهابية أو إيقاف مقاولات التنفيذ بعد 2014. وقد تجاوزت نسبة الانجاز في البصرة وميسان 50% و واسط 40%، وفي قريتين في النجف والقادسية 30 % الانبار 76 %. و صلاح الدين 55. وما تزال التجربة حديثة العهد وتواجه صعوبة في توطين الخريجين (Ministry of Planning, 2018, 52) وفي عام 2009، جرت محاولة جديدة لإعداد خريطة للتنمية الريفية في محافظة كربلاء، حيث تم تحديد مجموعة من القرى التي تعد مناسبة للتطوير، بهدف توفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية الحديثة لها. اعتمدت هذه التجربة نموذجا يمكن تكراره في بقية المحافظات، وفق رؤية تخطيطية تواكب احتياجات التنمية الريفية. وقد ركز المشروع على دعم القطاعات الإنتاجية، مثل الزراعة والصناعات الغذائية، واستثمار الموارد الطبيعية المتاحة لتعزيز استدامة القرى وتطوير مستوى المعيشة فيها.

الاستنتاجات:

1. انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة وعدم استغلال المتاحة مما اضعف نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي.
2. رغم أن القطاع الزراعي يمثل مصدر دخل رئيسي للعديد من سكان الريف، إلا أن تدهور الموارد الطبيعية، وقلة الدعم الحكومي، وشح المياه أدى إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية وزيادة الاعتماد على الاستيراد.
3. تفتقر المناطق الريفية إلى مشاريع اقتصادية مستدامة، مما يجعل سكانها غير قادرين على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي زيادة معدلات البطالة والفقر.
4. هناك تفاوت كبير بين مستوى الخدمات في المدن مقارنة بالمناطق الريفية، حيث تتركز الاستثمارات في المناطق الحضرية، بينما تبقى القرى مهمشة مما يشجع على ظاهرة الهجرة وعدم الاستقرار الريفي.
5. نقص التمويل وانخفاض تخصيصات المالية أبرز العوامل التي تعيق نمو المشاريع الريفية، مما يحد من فرص العمل والتنمية الاقتصادية
6. أظهرت تجارب دول مثل كوريا الجنوبية ومصر أن التنمية الريفية يمكن تحقيقها من خلال استراتيجيات متكاملة تشمل تحسين البنية التحتية، دعم المشاريع الزراعية، وتوفير الخدمات الأساسية.
7. يمكن وصف التجارب التنموية الريفية لبعض القرى الريفية في العراق بانها متلكئة ولم تصل الى تحقيق اهدافها في تطوير الواقع الريفي .

التوصيات:

1. العمل على زيادة مشاريع استصلاح الاراضي وزيادة تخصيصاتها المالية
2. اعتماد استراتيجية شاملة للتنمية الريفية وتشجيع اللامركزية من خلال زيادة القدرات المحلية والتركيز بشكل خاص على الفقراء للتغلب على التمييز الاجتماعي وعدم تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين وايجاد فرص اقتصادية وفرص عمل جديدة
3. تفعيل وتنفيذ برامج توعوية تستهدف سكان الريف حول أهمية التعليم، الصحة، والممارسات الزراعية المستدامة
4. تطبيق السياسات التجارية الخاصة فيما يتعلق بالاستيرادات للمحاصيل الزراعية من اجل تشجيع الفلاحين على الزراعة .
5. تشجيع ادخال عنصر التكنولوجيا وتقنيات المعلومات والاتصالات الى حيز الريف لتعم مظاهر الاقتصاد الريفي المتطور في العراق.
6. وضع الحلول المناسبة لمعالجة الشحة المائية وزيادة الخزين من اجل تقليل الفاقد بكميات المياه .
7. اعادة تقييم علمية وعملية للواقع الاجتماعي والاقتصادي في الريف العراقي ومحاولة معالجة الثغرات والمشاكل التي يعاني منها من خلال تفعيل البرامج التنموية للمناطق الريفية وجعلها حيز التنفيذ

References

1. Jami, Muhammad Nabil, 2019, Rural Society Science and its Developmental Applications, Dar Al-Jamia Al-Jadida for Publishing, Alexandria.

2. Al-Janabi, Hanaa Salah Ahmed, Al-Ghalbi, Karim Salem Hussein, 2016, Towards a Strategic Vision for Sustainable Development 2030, The First Scientific Conference for Preparing a Roadmap within a Sustainable Development Framework, Ministry of Planning.

3. Hadda, Odayfiya, 2021, Rural Development as a Strategy to Address Poverty in Arab Countries, Eliza Journal of Research and Studies, Volume 6, Special Issue.

4. Al-Sadoon, Raed Abd Fahd, 2022, Analysis and Measurement of the Impact of Some Economic Variables on Agricultural GDP in Iraq for the Period (2004-2020), Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Basra.

5. Al-Obaidi, Salam Anwar, 2012, The role of development programs in improving the conditions of the poor in the countryside, with reference to Iraq, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 8, Issue 25.

6. Al-Azzawi, Falah Jamal, 2016, Sustainable Development and Spatial Planning, Dar Dijlah for Publishing and Distribution, 1st ed., Amman.

7. Falih, Muhib Kamel, Rashk, Nour Ali, 2018. The development gap between rural and urban settlements, Journal of the College of Education for Girls, Volume 29, Issue 2.

8. Fouad bin Ghadhban, Burkani Fatima Al-Zahra, 2016, Introduction to Regional and Urban Planning, Dar Al-Manhajiyya for Publishing and Distribution, 1st ed., Amman.

9. Al-Masry, Tariq, 2015, Development and development of the Syrian countryside according to regional planning strategies, a case study (the countryside of Aleppo Governorate), Master's thesis, Faculty of Architecture, University of Aleppo, Syria.

10. Maazouz Zakia, 2021, Evaluation of Sustainable Rural Development Indicators in Algeria within the Framework of the Agricultural and Rural Renewal Strategy for the Period (2009-2019), Development and Orientalism Journal for Research and Studies, Volume 6, Issue 2.

11. Al-Mulla Hawish, Louay Taha, Al-Jubouri, Hanan Muhammad 2016, The Concept of Development and Integrated

and Sustainable Rural Development, Journal of the College of Basic Education, Volume 22, Issue 96.

12. Arab Organization for Agricultural Development, 2023, Arab Report on Sustainable Rural Development.

13. Ministry of Planning, 2018, Poverty Reduction Strategy in Iraq

14. Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Environmental Statistics, Priority Environmental and Sustainable Development Indicators in Iraq.

15. Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Environmental Statistics, Agricultural Indicators.

16. Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Annual Statistical Collection, Directorate of Environmental Statistics.

17. Ministry of Planning, Department of Economic and Financial Policies, Development Plans Preparation and Follow-up Department, National Development Plan 2018-2022.